

جهود الدولة الجزائرية لتطوير العملية التعليمية على المستويين: القاعدي والعالي

The efforts of the Algerian state to develop the educational process at both the basic and higher levels

طالب دكتوراه / أمين عامر

aminltr4@gmail.com

التخصص: الدلالة في المستويات اللسانية

المشرف: أستاذ (ة) محاضر - أ- فاطمة الزهراء حبيب زحماني

مخبر: الدلالة في المستويات اللسانية في التراث الجزائري

قسم اللغة العربية-جامعة أحمد بن بلة 1- وهران (الجزائر)

تاريخ النشر: 2019/06/07

تاريخ القبول: 2019/05/18

تاريخ الإرسال: 2019/05/08

الملخص:

يُحاول البحث تسليط الضوء على أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لتطوير العملية التعليمية/التعلمية ويعرض لأهم المناهج التي عرفتتها المنظومة التربوية والتعليمية، من الاستقلال إلى اليوم، وينظر مدى نجاعتها وانعكاسها على التعليم القاعدي، كما سيلقي الضوء على جهود الدولة في تطوير التعليم العالي، حين انتقلت به من النظام القديم (الكلاسيكي) إلى نظام ال (ل م د) سعيًا منها إلى تحقيق مكانة علمية بين جامعات العالم.

الكلمات المفتاحية: تطوير - الجزائرية - التعليم - العالي - القاعدي - العملية التعليمية/التعليمية.

Summary: The important learning in the lives of individuals and groups, it opens perspectives for an insight of the learner and makes him able to interact in society and follow his changes, and because of their great value received with great interest, and recruited all means to promote education and development to keep pace with the evolution of time. Research attempts to highlight the most important reforms undertaken by the Algerian State to develop the educational/learning process presents the most important approaches that have defined the education system, from independence to Today, and given the extent of its effectiveness and impact on basic education, and will emphasize the efforts of the State in the development of higher education, when it went from the old (classic) system to the system) LMD (in a effort to achieve scientific status among the world's universities.

Keywords: development-Algerian-education-higher-grassroots-educational/educational process.

مقدمة:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما تعليميًا هشًا سواء على المستويين العالي والقاعدي ؛ وذلك لعودة كثير من المواطنين والأساتذة لأوطانهم، وحثّ الأمر على الدولة التسيير الذاتي لهذا القطاع الحساس، فعملت على استقدام أساتذة من دول عربية شقيقة ودول أجنبية للاستعانة بخبرتهم. في ظل هذا الوضع المتأزم، وجدت نفسها أمام معضلات اجتماعية، اقتصادية، ونفسية، فاهتمت بالأهم فالأهم، ولأنّ التعليم من أولى الأولويات قامت بسلسلة من الإجراءات الإصلاحية لتتسائر مع النظم والقيم، والمبادئ العربية الإسلامية.

كانت مسيرة الإصلاح تسير بوتيرة متسارعة، لتعويض ما فات، فقدّمت الكم على الكيف، ولكن بعد مرور عقود من عمر التعليم في الجزائر، سعت الجزائر إلى إدخال برامج ونظم، وإجراء تحسينات في التكوين والتعليم. فتتابعت الإجراءات تترأ، وكان هدفها الأول تطوير التعليم ومسايرة التطور العلمي والتكنولوجي.

الإشكالية:

- ما جدوى الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لتطوير العملية التعليمية؟ وهل وجدت الأرضية المناسبة للتطبيق؟

مرّت المنظومة التربوية بمحطّات متنوّعة شهدت خلالها مراحل انتقالية من محطة إلى أخرى، ولا بد من الإشارة إلى أنّ الإصلاحات التي قامت بها الدولة مسّت الهيكل التنظيمي والمناهج التعليمية، تابعت الإصلاحات عبر مراحل سواء في الجانب التنظيمي أو التعليمي.

● مراحل إصلاح المنظومة التربوية:

◆ إصلاحات الخاصة بالهيكل التنظيمية:

استلمت الجزائر من الاحتلال منظومة تعليمية مثقلة بالأعباء؛ تبعيتها للنظام الفرنسي، مشاكل في التأطير، هياكل شحيحة، وغيرها من العراقيل ما اضطرها لآخذ تدابير استعجالية لتواجه كلّ هذه العقبات، ولأنّ العلم يحتل مكانة سامية، وبه تستشرف إلى الأفق، وبالعلم تتحقّق التنمية، حرصت الدولة على تعليم أبنائها المنهكين؛ نفسيا وجسديا من الحرب التي خاضوها طيلة سنوات عديدة. وأمام هذا الوضع المتأزم لزم عليها اتّخاذ إجراءات مستعجلة، من بينها إحداث إصلاحات في النظام التربوي ليتماشى مع القيم العربية الإسلامية، وكانت هذه الإصلاحات على مراحل:¹

- المرحلة الأولى: (1967-1970):

وتعتبر هذه الفترة مستعجلة؛ إذ كان لا بد لضمان انطلاق المدرسة من الاقتصار على إدخال تحويلات انتقالية تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى، وعرفت جملة من العمليات الإجرائية أهمّها:

- إقامة المنشآت التعليمية، وتوسيعها في كلّ نواحي الوطن.
- التوظيف المباشر للممرنين والمساعدين.
- تأليف الكتب المدرسية والوثائق التربوية.
- اللّجوء إلى عقود التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة.

أمّا تنظيم هيكلية التعليم فقد انقسم إلى ثلاثة مستويات مستقل بعضها عن بعض؛ التعليم الابتدائي، والمتوسط، والثانوي.

1- التعليم الابتدائي: ويشمل ست سنوات ويتوّج بامتحان السنة السادسة.

2- التعليم المتوسط: هذا الطّور ينقسم إلى أنماط هي:

أ- التعليم العام: ويتم في أربع سنوات ويتوّج بشهادة الأهلية.

- ب- التعليم التقني: يدوم ثلاث سنوات في إكماليات خاصة به، يتوّج بشهادة الكفاءة المهنية
ت- التعليم الفلاحي: ويتم في ثلاث سنوات في إكماليات التعليم الفلاحي، ويتوّج بشهادة الكفاءة الفلاحية.

3- التعليم الثانوي: وينقسم كذلك إلى ثلاثة أنماط:

- أ- التعليم العام: يدوم ثلاث سنوات ويحضر لمختلف شعب البكالوريا.
ب- التعليم الصناعي والتجاري: يُخضّر التلاميذ لاجتياز شهادة الأهلية يدوم خمس سنوات، ولكن تم تعويضه قبل نهاية المرحلة بالشعب التقنية الصناعية والبكالوريا محاسبية التي تتوجها بكالوريا تقني.
ت- التعليم التقني: يدوم ثلاث سنوات يحضر فيه لاجتياز شهادة التّحكّم بعد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية.
ومع ذلك لم تشهد هذه المرحلة إصلاحات نوعية؛ لأنّها احتفظت بنظام التسيير الموروث من فرنسا مع بعض التّحويلات والتّعديلات تطبيقا لاختيارات القومية، وكذا التعريب والديمقراطية، والتّوجّه العلمي والتقني.

• المرحلة الثانية: (1970-1980م)

عرفت هذه المرحلة إنجاز الأعمال التّحضيرية لإصلاح المنظومة التربوية في إطار مخطّط التنمية، وتميّزت هذه إصلاحات بـ:

- تجديد المضامين والطّرق التعليمية بالتّعميم التّدرجي للتّعليم المتعدّد الشّعب تحضيرا للتنمية العلمية للبلاد. وجعلها منسجمة مع انشغالات المحيط.
- توجيه التّلاميذ خلال مسارهم الدراسي باستخدام ميكانيزمات فعّالة.
كما شهدت هيكلة التّنظيم في مختلف أطوار التّعليم إصلاحات وتعديلات، بتوحيد الأنماط التي كانت موزّعة على الطّورين المتوسط والثانوي، تم على إثر هذا الإصلاح إزالة الإكماليات الخاصة بالأنماط في التّعليم المتوسط، وضمّها في إكمالية واحدة، إضافة إلى إجراء بعض التّعديلات على نظامها، تنتهي الدّراسة باجتياز شهادة الأهلية في التّعليم المتوسط. بينما خضع التّعليم الثانوي إلى تعديلات هو الآخر، فضمّت التعليم الصناعي والتّجاري إلى التّنظيم العام. وإنشاء متاقن خاصة ولكن لم تستمر طويلا سرعان ما تم تحويلها إلى ثانويات تقنية.

• المرحلة الثالثة: (1981-1990م)

طبع على هذه المرحلة إنشاء المدرسة الأساسية ابتداء من الدّخول المدرسي 81/80 ثم تم تعميمها تدريجيا سنة بعد سنة، تدوم فترة التّمدرس الإلزامي فيها تسع سنوات؛ وتشمل هيكلتها ثلاثة أطوار مدّة الطّورين الأوليين ست سنوات (الابتدائي سابقا) ومدّة الطّور الثالث ثلاث سنوات (المتوسط سابقا).

أمّا التّعليم الثانوي: فقد شهد تحوّلات عميقة تمثّلت في:

- التّعليم العام: تميّز بإدراج التربية التكنولوجية والتّعليم الاختياري في اللّغات والإعلام الآلي، والتّربية البدنية والفنية، وتمّ التّخلي عنها في فترة الإصلاح القابلة، بالإضافة إلى فتح شعبة العلوم الإسلامية.
- التّعليم الثانوي التقني: تميّز بمائلي:

♦ تطابق التّكوين في المتاقن مع الممنوح في الثانوية التقنية.

- ♦ فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.
- ♦ إقامة التعليم التقني قصير المدى الذي يتوّج بشهادة الكفاءة التقنية، ولكن لم يدم إلا بضع سنوات.
- ♦ فتح شعب جديدة، إضافة إلى تعميم تدريس التاريخ على جميع الشعب.

● المرحلة الرابعة: (1990-2003م)

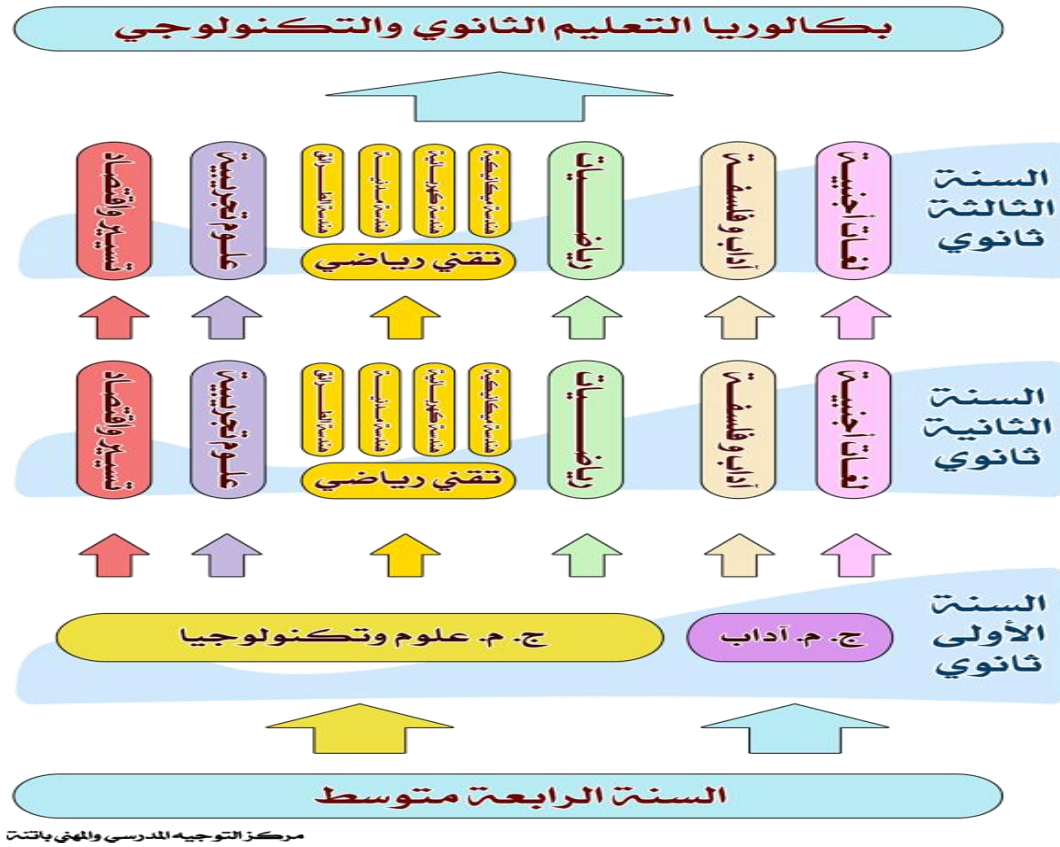
عرفت هذه المرحلة تغييرات وتعديلات على التعليم في الطّورين الابتدائي والمتوسط، وكذا التعليم الثانوي، الذي أعيدت هيكلته من جديد؛ إذ تمّ وضع تعديل على المدرسة الأساسية لتشمل طورين اثنين، من السنة الأولى إلى التاسعة أساسي، مدّة الأول ست سنوات في المرحلة الابتدائية من الأولى إلى السادسة، والثاني من السنة السابعة إلى التاسعة، وتنتهي بالحصول على شهادة التعليم الأساسي.

فيما يخص التعليم الثانوي فقد أعيدت هيكلته لتنشأ تخصصات جديدة ويحوي كل منها على شعب، فصارت على هذا النحو:

1. الجذع المشترك (آداب) ويضم شعب
2. الجذع المشترك (علوم) ويضم شعب
3. الجذع المشترك (تكنولوجيا) ويضم شعب

● المرحلة الخامسة: 2003 إلى يومنا هذا

عرفت هذه المرحلة تغييرات عديدة خاصة في هيكلية التعليم، فصار على ثلاثة أطوار: أساسي، متوسط، وثانوي، أمّا الابتدائي فبقي ست سنوات ثم حَقِّض إلى خمس بعد فترة وجيزة، يجتاز في آخرها امتحان التعليم الابتدائي الذي بموجبه ينتقل إلى المتوسط بعد أن كان أساسيا، وأصبح أربع سنوات يجتاز فيها التلميذ في السنة الرابعة امتحان شهادة التعليم المتوسط (BEM) الذي يحوّل للتلميذ الانتقال إلى الثانوية، ويوجّه على حسب المعدّل إمّا جذع مشترك علوم أو جذع مشترك آداب، وحدثت تعديلات على مستوى التعليم الثانوي؛ إذ تم التخلي عن الجذع المشترك التكنولوجيا ودمجه في جذع العلوم، ليتخصّص التلميذ فيه في السنة الثانية بحسب الجذع المنتمي إليه، كما توضّحه الصورة المرفقة:



-الهيكل التنظيمي للتعليم في مرحلة الثانوي-

شهدت هذه المرحلة اعتماد نظام الترميز العالمي بعد أن كان عربيا، وعرفت تعديلات على المناهج التعليمية كذلك، فمرت هي الأخرى بفترات انتقالية.

• إصلاحات الدولة الجزائية للمناهج التعليمية:

مرت العملية التعليمية/ التعليمية بإصلاحات نوعية شملت المناهج التعليمية التي حاولت من خلالها المنظومة التربوية الرقي بالديداكتية إلى مصاف التطور؛ إذ عرفت الجزائر ثلاثة مراحل أو مقاربات نوعية؛ المضامين (المحتويات)، الأهداف، الكفاءات.²

♦ المقاربة بالمضامين أو المحتويات:

تجعل هذه المقاربة المحتويات التعليمية هدفها الأساسي، تهتم بالمعارف التي يجب أن يكتسبها المعلم، وتحرص على إنهاء المقررات الدراسية ولا تبالى بفهم التلميذ للدروس من عدمه، يكون التلميذ فيها حاضرا مغيبا دوره، بل يكون مستمعا متلقيا فقط، ويلقى العبء كله على الأستاذ الذي يحضر، ويشرح، ويمتحن التلميذ في المعارف المقدمة له. تكمن وظيفة التلميذ فيها باكتساب المعرفة كمقررات جاهزة، واستحضارها في حال المسئلة والامتحانات. وعيب هذه المقاربة اهتمامها بإيصال المعارف فقط دون مراعاة حال المتلقي أو إشراكه في العملية التعليمية/ التعليمية.

♦ المقاربة بالأهداف:

جاء بها على شكل سياسة إصلاحية لتطوير الديداكتية؛ إذ تجعل التعلم هدفا لها بدل التعليم، ففي هذه المقاربة يتغير دور المعلم والمتعلم معاً؛ إذ يصبح المعلم مصدرا للتعليم من بين مصادر أخرى، يقوم بتشخيص الوضعيات

والحاجات، وتخطيط التعليم بمعية التلاميذ والتأكد من النتائج المرجوة عن طريق الأهداف الإجرائية. كما تتغير وضعية المتعلم من مستهلك إلى مساهم فعال ونشط، وبذلك يتمكن غالبية المتعلمين من إدراك أهداف التكوين الواردة في البرامج التعليمية؛ مثل: إنجاز رسم بياني، وصف حادثة تاريخية أو سردها...

من مزايا هذه المقاربة إشراك المتعلم وتفعيل دوره في عملية التعليم/ التعلم، فبعد أن كان المتعلم يتلقى ويقبل ويحفظ، أصبح يتعلم ويفهم ما تعلمه ويجسده في سلوك تعليمي. على الرغم من هذه المزايا إلا أنها لا تخلو من مثالب وهنات عجلت باستبدالها بالكفاءات، ومن بينها:

- صعوبة صياغة كل الأهداف.
- تفتيت الأهداف (تجزئتها)، يفقد الهدف العام.
- الاهتمام أكبر بالجانب المعرفي

♦ المقاربة بالكفاءات:

تعد آخر السياسات التعليمية في العملية التعليمية/التعليمية هي في حقيقتها مكملّة لسابقتها، وهي أكثر تطوراً منها، تتضمن تعليم المتعلمين كيفية التعلم، تدفعهم إلى تنمية القدرات الفكرية؛ كالتحليل، التركيب، حلّ المشكلات... تجعل هذه المقاربة المتعلم فاعلاً نشطاً في الموقف التعليمي، وتمنحه الحرية في إبداء الرأي وعرض الأفكار خلال إنجازاته نشاطات التعلم، مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية ومساعدة المعلم للتعلم في النشاط التعليمي في حدود قدراته، فسمحت المقاربة للمعلم بالعمل التوجيهي وفق طرق وأساليب بداعوجية ووسائل تعليمية مناسبة أثناء ممارسة نشاطه التعليمي.

تهدف هذه المقاربة إلى استثمار المتعلم لكفاءاته في حياته الاجتماعية من خلال وضعه أمام مشكلات تعليمية يتعامل معها بتكيف وتوظيف مخزونه المعرفي قصد إيجاد حلّ لها. بالإضافة إلى أنها ذات توجه مستقبلي، بانتهاج مسعى استشرافي من منظور مستقبلي، من أجل تصور وإقامة مدرسة متجددة ومتكيفة مع المستجدات العلمية والبداعوجية، ولا سيما الاجتماعية والاقتصادية.

وواجهت هذه المقاربة صعوبات حالت دون تطبيقها على أصولها، منها افتقار المؤسسات التربوية إلى وسائل تكنولوجيا تتطلبها هذه المقاربة، إضافة إلى الاكتظاظ الذي تعرفه جلّ مؤسسات الوطن يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها والغاية المستقدمة لها.

ويمكن عرض أهم الفروق بين المقاربات في هذا الجدول:

المقاربة بالمضمامين	المقاربة بالأهداف	المقاربة بالكفاءات
تعتبر التعليم كقائمة من الموارد ينبغي أن تدرس محتوياتها أي؛ إنها تقوم على تبليغ المعلومات تطلق عليها أيضا تسمية المقاربة بالمحتويات	تقوم على السلوكات التي تم بناؤها والقابلة للملاحظة بهدف تنميتها عند المتعلم إلا أنها تكون منفصلة عن بعضها البعض	تسعى إلى تنمية إمكانية المتعلم في تعبئة مجموعة من الموارد المدججة من أجل حل وضعية مشكلة تنتمي إلى عائلة من الوضعيات. تعتبر المقاربة بالكفاءات تطورا وتكملة لما جاءت به المقاربة بالأهداف

- جدول يوضح الفرق بين المقاربات الثلاث-

لم تتوقف الإصلاحات في هذا الحد وإنما أعقبتها تحسينات نوعية، قامت بها وزارة التربية بإدراج الجيل الثاني في التعليم الابتدائي والمتوسط، وهذه الإصلاحات قامت بها الوزارة المكلفة بالتربية والتعليم بالاستعانة بلجنة إصلاح فرنسية، وهذا الأمر الذي أسال الكثير من الخبر ومازالت هذه القضية مادة دسمة لوسائل الإعلام. فقد لاقت معارضة كبيرة خاصة ما ورد في بعض الكتب المدرسية من أخطاء بعيدة عن قيم ومبادئ الجزائر.!! أكدت الوزارة أن الإصلاح جاء لتطوير العملية التعليمية/ التعليمية ولكن ما جاءت به الإصلاح كان أقرب للتحويل منه للتطوير.

يعدّ التعليم من أهم عوامل التنمية؛ إذ توليه الدولة عناية كبيرة من أجل تطويره ومسايرة التطور في العالم، فحاولت توفير الظروف المناسبة وبسط الأرضيات المثلى لنجاح العملية التعليمية/التعليمية، وقد مرت بمراحل انتقالية تحت ظروف مختلفة الأسباب، مست الهياكل التنظيمية والمناهج التعليمية. ولم يكن التعليم القاعدي وحده من تعرض للإصلاحات بل شمل كذلك التعليم العالي.

يمثل التعليم العالي نقطة تحول في حياة كل فرد؛ إذ تفتح الجامعة السبل أمام الطلاب لتفعيل طاقاتهم في المجتمع في مختلف التخصصات؛ الإنسانية أو العلمية والتقنية، فالجامعة بهذا هي الركيزة الأساسية في التعليم، فتعمل على تكوين الفرد تكويناً يجعله قادراً على توظيف مكتسباته خدمة لمجتمعه.

ولحساسية هذه المرحلة في التنمية؛ البشرية والاقتصادية... حظيت بالاهتمام الكبير من الدولة الجزائرية، فحاولت جاهدة تحسين المستوى العالي لتحقيق المكانة العلمية بين جامعات العالم، في ظل المستجدات التي عرفها العالم خاصة ما يعرف بالعولمة، فاستقدمت نظاما عالميا جديدا لتزيح النظام القديم الذي جاء كذلك بعد إصلاحات أخرى على النظام الموروث من الاستعمار الفرنسي.

وقبل الشروع في تحليل النظام الجديد وما يتعلّق به لابد من الإشارة إلى المراحل التي مرّ بها التعليم العالي من فترة ما بعد الاحتلال إلى يومنا هذا:

• مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر:

يمكن تحديد مراحل التعليم العالي في الجزائر بأربعة مراحل وفق اجتهاد بعضهم:³

1. المرحلة الأولى: (1962-1969):

سمّيت بمرحلة التسيير التلقائي، تميّزت هذه المرحلة بتأسيس وزارة التعليم العالي، وافتتاح عدد من الجامعات الجديدة لتنضاف إلى الجامعة الوحيدة التي كانت منشأة في الجزائر العاصمة؛ إذ افتتحت جامعة وهران 1966، ثم جامعة قسنطينة 1967، وتلتها جامعات أخرى جامعتا العلوم والتكنولوجيا بالجزائر العاصمة ووهران، وجامعة عنابة، وهدفت هذه المرحلة إلى توسيع للتعليم العالي، الجزارة، والتعريب الجزئي مع المحافظة على النظام البداغوجي الموروث. وكان النظام البداغوجي الموروث مطابقا للنظام المعمول به في فرنسا؛ إذ كانت مراحل على النحو الآتي:

- **مرحلة ليسانس:** يتم الحصول فيها على شهادة ليسانس في التخصص بعد ثلاث سنوات من الدراسة في غالبية التخصصات.
- **شهادة الدراسات المعمّقة:** تركّز هذه المرحلة على الجانب المنهجي للبحث إضافة إلى أطروحة مبسّطة لتطبيق ما جاء في الدراسة النظرية، وذلك خلال سنة واحدة.
- **شهادة الدكتوراه الدرجة الثالثة:** تدوم سنتان على الأقل وتتوج بإنجاز أطروحة علمية.
- **شهادة دكتوراه دولة:** تتوقّف مدة دراستها على حسب نوعية التخصص؛ فقد تصل مدّة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو تطبيقي.

2. المرحلة الثانية: (1970-1997):⁴

تميّزت هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وبإصلاح التعليم سنة 1971، وأشارت المصادر والوثائق الرسمية إلى أنّه الإصلاح الوحيد الحقيقي الذي عرفته الجامعات الجزائرية⁵. وتمثّل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية. أمّا في الجانب البداغوجي فقد عدّل الإصلاح في مراحل الدراسة الجامعية على هذا النحو:

- **مرحلة الليسانس:** تدوم أربع سنوات وتسير بنظام المقاييس السداسية، ويطلق عليها ما قبل التدرّج.
- **مرحلة الماجستير:** وتنقسم إلى فترتين؛ الفترة الأولى: مجموعة من المقاييس النظرية مع التعمّق في منهجية البحث، أمّا الفترة الثانية فمخصصة لإعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة. وتسمى مرحلة ما بعد التدرّج الأولى، وتدوم سنتين على الأقل.

- **مرحلة دكتوراه علوم:** مرحلة ما بعد التدرّج الثانية، تدوم خمس سنوات على الأقل من البحث العلمي.
- وتتميّز هذه المرحلة بإضافة الأشغال الميدانية والتطبيقية، وفتح مراكز جامعية في العديد من ولايات الوطن تدعّما لمساعي التعليم العالي بالجزائر. كما انمازت هذه المرحلة بتطبيق الخريطة الجامعية سنة 1984 بهدف تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000م، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، وخلق التوازن بين التخصصات وسوق العمل، بالقليل من توجه الطلبة إلى الحقوق والطب، وتحويل بموجبها معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

3. المرحلة الثالثة: (1998-2003)

تميّزت هذه المرحلة بالتوسيع التشريعي والهيكلية، والإصلاح الجزئي، وأهم الإجراءات التي عرفت هذه المرحلة:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي 1998م.
- قرار بإعادة تنظيم الجامعات في شكل كليات.
- إنشاء جامعات ومراكز جامعية جديدة، عبر مختلف ربوع الوطن، وتحويل بعض المراكز الجامعية إلى جامعات مثل: مستغانم، بسكرة، بجاية.

4. المرحلة الرابعة تبدأ سنة 2004 إلى يومنا هذا:

عرفت هذه المرحلة تطبيق النظام الجديد لليسانس، الماجستير، الدكتوراه، (ل م د) وكان هذا الإصلاح هدفه مسايرة أنظمة التعليم العالي في العالم التي اتخذت شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي الليسانس، الماجستير، الدكتوراه، ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات على هذا النحو:

- **الليسانس:** يشتمل على ستة سداسيات خلال ثلاث سنوات، كما يتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات، وثاني مرحلة تكوين متخصص.
- **الماجستير:** ويشتمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهنتين مهنية وبحثية.
- **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور تكويناً تبلغ مدته ستة سداسيات، ويتوّج هذا التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة.

• لماذا هذا الإصلاح:

لم يكن هذا الإصلاح إلّا حتمية فرضتها الظروف؛ ظروف داخلية وخارجية، إضافة إلى قصور النظام الكلاسيكي في تلبية حاجات الجامعة الجزائرية لمتطلبات التنمية حتى تلحق بالركب لدول العالم، ويمكن إجمال أهم الاختلالات التي شهدتها النظام القديم في النقاط التالية:⁶

أ- في مجال الاستقبال والتوجيه وانتقال الطلبة:

- يعتمد الالتحاق بالجامعة على نظام توجيه مركزي، عرفت محدوديته، وأدى إلى انسدادات تجسّدت في النسبة العالية للراسبين وإقامة مطوّلة للطلّبة.

- نظام التكوين في الجامعة لا يتلاءم ومختلف من شعب البكالوريا.

- ثقل نظام التقييم والتطبيق الفعلي للبرامج المقررة.

ب- في مجال هيكلية التعليم وتسييره:

- حجم ساعي مثقل ودورات امتحان مضاعفة مما يعيق السير البداغوجي الحسن.
- وجود مسارات مغلقة، مع هيكلية أحادية الاختصاص، منعت من اكتساب ثقافة عامة وتكوين متنوع.

ت- ضعف التكوين وقلة التأطير والتأهيل المهني:

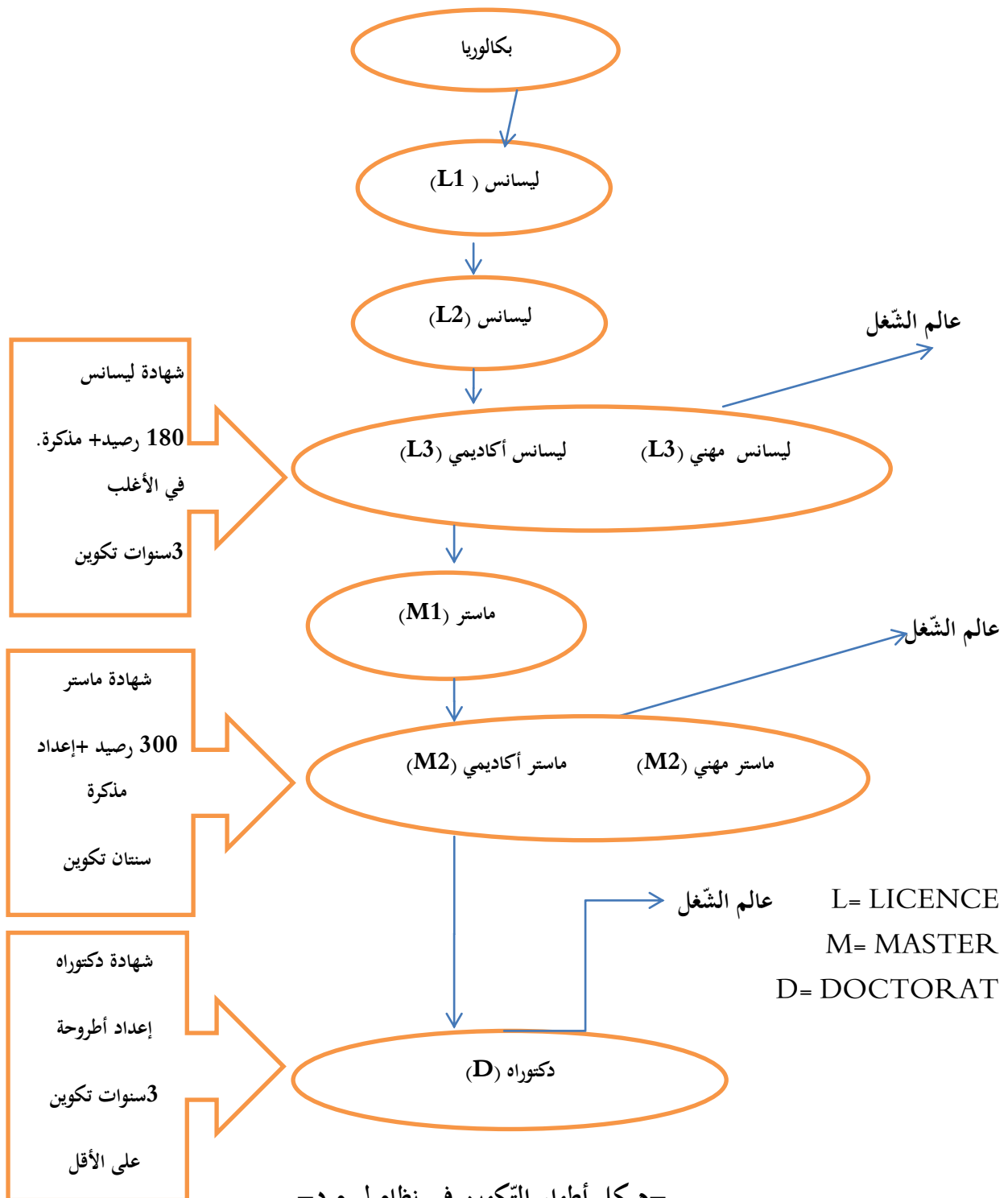
- نسبة التأطير غير كافية نتجت عنها مردودية ضعيفة للتكوين خاصة فيما بعد التدرج (ماجستير - دكتوراه) وذلك بسبب هجرة الأساتذة الباحثين.
- تكوين قصير غير مرغوب، وغير جذاب لم يحقق الأهداف المرجوة من إنشائه (تكوين الإطارات المتوسطة) بسبب عدم وضوح القانون الخاص والإمكانيات وفرص التشغيل، والتي لم يتم التعبير عنها بوضوح من قبل المتعاملين الاقتصاديين.

إضافة إلى:⁷

- غياب التطابق بين مضامين التعليم العالي ومتطلبات المجتمع وأسواق التشغيل والاقتصاد ناهيك عن ضعف دورها في تكوين الإنسان الجزائري ونشر قيم الثقافة، والإبداع الفني، والبحث العلمي بأشكال مختلفة.
- إصدار شهادات جامعية غير معترف بها على الساحة الوطنية أو الدولية مثل شهادة الدراسات التطبيقية.
- غياب الاهتمام بالتكوين النوعي للمورد البشري وهذا ما أثر سلبا على نوعية مخرجات الجامعة.
- كل هذه الأسباب وغيرها أدت بالدولة الجزائرية إلى إدخال نظام تكوين جديد يتواءم والتطورات على المستوى الدولي، ومواكبة الثورة التكنولوجية التي تشهدها دول العالم الكبرى، والإصلاح المزعم إجراؤه يجب أن يشمل كل هيكلية التكوين ومحتويات البرامج البداغوجية لمختلف المناهج والتنظيم البداغوجي، وطرائق التوجيه والتقييم وانتقال الطلبة، وتسيير مختلف الهيئات البداغوجية والبحث.

● وقفة مع نظام ل م د:

- نظام ل م د أو درجات 3/ 5/ 8 ظهر هذا النظام في أوروبا على يد أربعة من الدول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، وبريطانيا، جاء هذا الاقتراح لتسهيل عملية المقارنة والمعادلة على المستوى الدولي، محاكيا لنظام التكوين في أمريكا، وتعد الصيغة نفسها المتبناة في نظام التكوين الأمريكي، وهي على النحو الآتي:⁸
- رقم 3 أو "L" LICENCE: يعادل "B.A" بايشلور في الفنون (Bayschlors/Arts) هي ليسانس ممنوحة في الو. م. أ (3 سنوات بعد البكالوريا).
- رقم 5 أو "M" MASER يعادل "M.A" ماستر في الفنون (Master/Arts) يعادل (5 سنوات بعد البكالوريا).
- رقم 8 أو "D" DOCTORAT يعادل "D.Ph" دكتوراه في الفلسفة (Ph.D. philosophy) يعادل (8 سنوات بعد البكالوريا).
- والهيكل في الأسفل يوضح نظام التكوين في ل م د: (اجتهاد الباحث بالاستعانة بدليل ل م د)



-هيكل أطوار التكوين في نظام ل م د-

يوضح المخطط الهيكل التنظيمي للتكوين في نظام ل م د والذي تبنته الجزائر كمشروع إصلاح في الجامعات الجزائرية، تم تطبيقه ب عشر جامعات كبدائية أولية تجريبية في سنة 2004، ثم توسع في عامين ليشمل ست وثلاثين جامعة على مستوى الوطن وبعدها عمّم ليشمل كافة الجامعات الجزائرية.

يسير هذا النظام وفق مسار تكويني مدته ثماني سنوات على الأقل، على شكل طورين؛ ما قبل التدرج والذي ويعني به الليسانس، وما بعد التدرج ويعني به الماستر والدكتوراه، يتم التكوين في الطور الأول خلال مدة ثلاث سنوات يتمكن الطالب من الحصول على شهادة الليسانس سواء مهنيًا أو أكاديميًا. بينما يتم التكوين في الطور

الثاني على مرحلتين؛ مرحلة الماجستير تتوّج الطالب بالحصول على شهادة الماجستير، مهنيًا أو أكاديميًا بعد سنتين من التّكوين، كما يتيح هذا الطّور للطلبة المتحصّلين على ليسانس أكاديمي من استئناف التّكوين بعد عام من الشّغل، ثم المرحلة الأخيرة في المسار التّكويني هي مرحلة الدّكتوراه التي تفتح للطّالب آفاقًا جديدة لاكتساب المعرفة وتنمية الثّقافة الشّخصية، يتوّج خلال ثلاث سنوات من التّكوين والبحث بشهادة الدّكتوراه بعد إعداد أطروحة ومناقشتها، وهي آخر شهادات نظام التّكوين في ل م د والتي توجّه من خلالها مباشرة نحو عالم الشّغل.

• إيجابيات نظام ل م د في الجامعة الجزائرية:

تمثّلت إيجابيات النّظام الجديد فيما يأتي:⁹

- يسمح نظام ل م د للطّالب من اكتساب المعارف وتعميقها، وتنويعها في اختصاصات مختلفة، ويتم توجيه الطّالب حسب قدراته واحترام رغباته، بتحضيره إمّا للتّكوين في الطّور الثاني (ماجستير) وإمّا بالالتحاق بالشّغل وهذا لم يكن متوفّرًا في النّظام السّابق.
- مكّن هذا النّظام من توحيد الشّهادات، وتسهيل انتقال الطّلبة بين المسارات والتّخصّصات والاعتراف بالشّهادات عالميًا، والذي لم يتحه النّظام السّابق.
- التّكوين في مدّة زمنيّة ملائمة بالنّسبة للطّالب، وأقلّ تكلفة بالنّسبة للجامعة؛ إذ يتحصّل الطالب على الشّهادة في سن مبكّر تفتح لها المجال للبحث عن العمل، أمّا الذّكور يتمكّنون من أداء الخدمة الوطنية التي تشكّل عائقًا في التّوظيف.
- ربط الأطر النّظرية التي تقدّم وفق المناهج التّعليمية بالممارسة التطبيقية الفعلية؛ إذ يربط الجانب النّظري بالجانب التطبيقي ليكون العمل أكثر مصداقية وأقرب إلى الواقع الاجتماعي ويعالج مشاكله ويضع حلولًا لها إن أمكن. إضافة لتعزيز قيم العمل الجماعي أو ما يسمى بفرق العمل.
- أتاحَت الهيكلية الجديدة (ليسانس ماجستير دكتوراه) لإقامة شراكات فنية وفعالية بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة، ما سمح بتبادل الخبرات والمعلومات من أجل تحقيق الجودة، كما ساعد النّظام من زيادة الكفاءة التّعليمية.

• سلبيات نظام ل م د

- أمام هذه الإيجابيات التي كسب من خلالها الكثير من التأييد لم يسلم النّظام الجديد من ثغرات وسلبيات عرفها ويعرفها النّظام الجديد والتي تبحث الدّولة على تداركها من بينها:¹⁰
- عدم ثبات القوانين المتعلّقة بنظام ل م د؛ إذ تجد الدّولة نفسها كلّ سنة مجبرة على تعديل قانون أو سن قانون جديد، وهذا عائد لعدم فهم النّظام الجديد، وهذا من شأنه أن يؤثّر على الطالب سلبًا.
- كثرة المقاييس المدروسة في مقابل الوقت؛ إذ يجد الطالب نفسه أمام تحدّ كبير وهو محاولة تحصيل أكبر عدد ممكن من المعارف في أقلّ وقت ممكن. فتنجح الجامعة في أغلبها العام خريجين بمخزون معرفي قليل؛ لأنّهم يتلقون

معارف مركزة مختصرة، وذلك محاولة لدفع الطالب للبحث، وهذا ما لا يتوفر في الطلبة لنقص الإمكانيات أو الظروف المانعة أو العقلية المتكاسلة...

- يتطلب تسيير هذا النظام غلafa ماليا ضخما، يخصص لتربصات الطلبة والأساتذة من أجل مواكبة التطورات التي تحدث في النظام، ومسايرة التطورات العلمية الجديدة على مستوى الجامعات.
- افتقار أغلب الجامعات إلى مخابر البحث إضافة إلى قلة الكتب في التخصصات العلمية لمواكبة للتطورات الحاصلة في ميدان التعليم وغيره، بالإضافة إلى أن الطالب الجامعي في الجزائر لا يُحسن استخدام خدمات الإعلام الآلي، في حين أن النظام الجديد يتطلب حياة كل طالب جهازا، حتى يستطيع متابعة البرامج التعليمية بشكل متواصل، فبقي حبيس الطريقة التقليدية التي لا تواكب المستجدات في العالم.
- نقص الأساتذة المختصين في ل م د وهذا يؤثر على التكوين النوعي للطلبة.
- التباين بين مخرجات الجامعة وسوق الشغل وخطط التنمية، فهذه النقطة لم تستطع الجامعة الجزائرية تجاوزها رغم سياسة الإصلاح المنتهجة، مما أدى لعدم إبرام عقود مع الشركاء الاقتصاديين، فعجز الخريجون على الحصول على عمل في مجال تخصصهم، وهذا يدل على أن التخصصات الموجودة في نظام ل م د لا تواكب الواقع العلمي والاجتماعي.

وتعمل الدولة الجزائرية في كل موسم جامعي على تجاوز هذه السبلات بتعديل ما يتطلب التعديل، سواء في طرق التدريس أو على مستوى المقاييس المدروسة، ومن بين تلك التعديلات محاولة توحيد المقاييس على المستوى الوطني.

● استثمار التكنولوجيا في التعليم العالي:

قامت الجزائر بمحاولة لمسايرة البلدان المتطورة في تسيير التعليم العالي؛ إذ عمدت الدولة خلال الموسم الجامعي 2016/2017 لفتح أول ماستر عن بعد في شعبة اللغة العربية، تخصص لسانيات التطبيقية بجامعة وهران 1 أحمد بن بلة، ثم فتحت مناصب وتخصصات أخرى في جامعات أخرى. كما تعمل على تشجيع الطلبة على استثمار التكنولوجيا في عرض البحوث والعروض المقدمة لهم.

النتائج:

- اهتمت الدولة الجزائرية بقطاع التعليم مباشرة بعد الاستقلال، واستلامها تسيير أمور البلاد نظرا لأهميته في التنمية.
- هدفت الدولة من خلال الإصلاحات النوعية وعبر مراحل إلى تطوير التعليم؛ القاعدي والعالي نظرا لحساسية القطاع.
- تجريب الدولة للمناهج والأنظمة التعليمية هو ضرورة فرضتها الظروف؛ داخلية وخارجية.
- إن محاولة تطبيق الأنظمة العالمية لا يحقق الأهداف إلا بتوفير ظروف نجاحه؛ كمحاولة بسط الأرضية التي يطبق عليها، وتوفير له الوسائل المادية والبشرية والهياكل التنموية.

- إنَّ الإصلاحات التي قامت بها الدولة على المستويين؛ القاعدي والعالي لم تحض في معظمها بالقبول والرضى، نظرا لعدم التهيئة المناسبة للإصلاح قبل القيام به، على الرغم من تلك الإصلاحات إلا أنَّ التسيير مزال بعقلية القديم، فالتعليم العالي مثلا مزال يسير بعقلية كلاسيكية.
- يرتبط التعليم العالي بالقاعدي؛ إذ إنَّ خريجي الجامعات معظمهم أساتذة، إدارات، أطباء... مستقبل، وإنَّ عدم الحرص على تكوينهم تكوينا جيّدا سيؤثر سلبا على الأجيال القادمة ومستوى تعليمهم.

المراجع المرتكز عليها في البحث:

1. النظام التربوي والمناهج التعليمية، المعهد الوطني لمستخدمي التربية وتحسين مستواهم، دط، 2004.
2. قرارية حرقاس وسيلة، تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية: دراسة ميدانية بالمقاطعات التربوية بولاية قلمة، رسالة دكتوراه، إشراف: لوكيا الهاشمي، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2010/2009م.
3. ابراهيمي سمية، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ملف (ل م د) قراءة نقدية تحليلية، مذكرة ماجستير، إشراف: سلاطنة بلقاسم، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006/2005م.
4. عمر بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية، المؤتمر الدولي تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص، 2012م، عمان، الأردن، ص 2-4.
5. نور نوال، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير، إشراف: عبد الكريم بن أعراب، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011م.
6. أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه، في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، مذكرة ماجستير، إشراف: نبل بوزيد، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006/2005.
7. هارون أسماء، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD، مذكرة ماجستير، إشراف: نور الدين بومهرة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009م.
8. ابراهيمي وليد، سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر، إشراف: عثمان بن عبد الرحمن، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2015/2014م.
9. حامدي صورية، واقع وتحديات إصلاح سياسات التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014م، مذكرة ماستر، حدار جمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014م.

المواقع الالكترونية:

22:10 / 2018/02/ 24 <http://www.dzexams.com/ar/documents/902230>

الهوامش:

- ¹ - ينظر النظام التربوي والمناهج التعليمية، المعهد الوطني لمستخدمي التربية وتحسين مستواهم، دط، 2004، ص 18 وما بعدها.
- ² - ينظر 22:10 / 2018/02/24 <http://www.dzexams.com/ar/documents/902230> وينظر قرارية حرقاس وسيلة، تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المناهج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية: دراسة ميدانية بالمقاطعات التربوية بولاية قلمة، رسالة دكتوراه، إشراف: لوكيا الهاشمي، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2010/2009م، ص 63، 64.
- ³ - ينظر ابراهيمي سمية، إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ملف (ل م د) قراءة نقدية تحليلية، مذكرة ماجستير، إشراف: سلاطنة بلقاسم، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006/2005م ص 90 وما بعدها. وينظر عمر بلخير، واقع إصلاح التعليم العالي في الجزائر دراسة تحليلية، المؤتمر الدولي تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص، 2012م، عمان، الأردن، ص 2-4.
- ⁴ - ينظر نور نوال، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة ماجستير، إشراف: عبد الكريم بن أعراب، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011م، ص 116، 117.

- ⁵ - ينظر أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه، في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، مذكرة ماجستير، إشراف، نيل بوزيد، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006/2005، ص 62.
- ⁶ - ينظر أسماء هارون، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد، أحمد زرزور، ص 87، 88. وينظر دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD، مذكرة ماجستير، إشراف: نور الدين بومهرة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009م، ص 108.
- ⁷ - ينظر براهيم وليد، سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماستر، إشراف: عثمان عبد الرحمان، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2015/2014م، ص 104.
- ⁸ - ينظر أسماء هارون، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة، ص 111.
- ⁹ - ينظر حامدي صورية، واقع وتحديات إصلاح سياسات التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014م، مذكرة ماستر، حدار جمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014م، ص 55، 56.
- ¹⁰ - ينظر حامدي صورية، واقع وتحديات إصلاح سياسات التعليم العالي في الجزائر من 2004-2014، ص 57، 58.